مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

Developing the Capabilities of Civil Society Organizations towards spreading the Green Economy Culture

ا.م.د/ عبد الرحمن علي عبد الرحمن

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة أسيوط

DOI: 10.21608/fjssj.2025.344838.1275 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_404540.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٤/١١/٢٠م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١٢/٢٥م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١/٢٠م
توثيق البحث: عبدالرحمن، عبدالرحمن علي. (٢٠٢٥). تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر . مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٠،ج.(٥),ص-ص:١٦١-٢٠٠.

٢٠٢٥م

المجلد: العشرون. | **العدد**: الخامس. يناير ٢٠٢٥م.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر

المستخلص:

استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، عرف به الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميدانى، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

ومن ثم استهدفت الدراسة الراهنة تحديد متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر, وأيضاً تحديد متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر, وتحديد متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر, بالإضافة إلي تحديد معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر, وأخيراً تحديد المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. حيث جاءت كدراسة وصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين والمتطوعين بالجمعيات الأهلية العاملة بالمجال البيئي بمحافظة أسيوط, والبالغ عددهم (١٠١) مفردة, كما استعانت الدراسة باستبيان موجه للعاملين والمتطوعين بالجمعيات الأهلية العاملة بالمجال البيئي بمحافظة أسيوط, وقد توصلت إلي تصور تخطيطي لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: تنمية قدرات، منظمات المجتمع المدني، ثقافة الاقتصاد الأخضر.

Developing the Capabilities of Civil Society Organizations towards spreading the Green Economy Culture

Abstract:

The United Nations Environment Program has developed a working definition, defining a green economy as one that improves human well-being and social equity, while significantly reducing environmental risks. At the field level, a green economy can be defined as an economy in which growth in income and employment is driven by investments in the public and private sectors that lead to enhanced resource use efficiency, reduced carbon

emissions, waste and pollution, and prevent biodiversity loss and ecosystem degradation. These investments are also motivated by growing market demand for green goods and services, and technological innovations, by correcting public tax policies while ensuring that prices are an appropriate reflection of environmental costs.

Hence, the current study aimed to identify the requirements for developing the financial capabilities of civil society organizations towards spreading the culture of green economy, and also identifying the requirements for developing the administrative capabilities of civil society organizations towards spreading the culture of green economy, and determining the requirements for developing the planning capabilities of civil society organizations towards spreading the culture of green economy, in addition to Determining the obstacles to developing the capabilities of civil society organizations towards spreading the culture of green economy, and finally identifying proposals that contribute to developing the capabilities of civil society organizations towards spreading the culture of green economy. Where it came as a descriptive study using a comprehensive social survey approach for workers and volunteers in civil associations working in the environmental field in Assiut Governorate, who numbered (101) individuals, and the study also used a questionnaire directed to workers and volunteers in civil associations working in the environmental field in Assiut Governorate, and it reached a schematic vision for developing the capabilities of community organizations Towards spreading the culture of green economy.

Keywords: Developing the Capabilities, Civil Society Organizations, Green Economy Culture.

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام ١٩٨٩، في أحد البحوث المُعدَّة من قبل «مركز لندن للاقتصاد البيئي»، تحت عنوان «مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر»، رُبط فيه بين الاقتصاد والبيئة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية، ومع ذلك لم يحظَ مفهوم الاقتصاد الأخضر بقبول واسع إلا مع اندلاع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وفشلت معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Hussein, 2012).

وفي سياق متصل، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور فعَّال في جذب الاهتمام العالمي مجدداً بالاقتصاد الأخضر من خلال ترويجه لما اصطُلح على تسميته «الصفقة الخضراء العالمية الجديدة»،

وتوج هذا الجهد بإطلاق برنامج البيئة لمبادرة شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨، بهدف وضع السياسات العامة ومسارات العمل بشأن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، وقد حثَّ البرنامج على النمو الأخضر الذي يراعي الاحتياجات البيئية، كما أشار إلى ضرورة أن يتضمن بعض الإنفاق اللازم لإنعاش الاقتصاد بعض الاستثمارات البيئية، بالإضافة إلى خلق وظائف كثيرة تقوم على مراعاة البيئة (نجاتي, ٢٠١٢).

وأكد مؤتمر ريو +٢٠ في يونيو/حزيران عام ٢٠١٢ في تقريره «نحو اقتصاد أخضر» ضرورة استثمار ٢% من الناتج المحلي العالمي في تخضير عشرة قطاعات اقتصادية أساسية، وذلك لتحريك التنمية وإطلاق رءوس الأموال العامة والخاصة في مسار منخفض الكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، لتقليل مخاطر الصدمات والأزمات التي تزداد تأصلاً في النموذج الحالي (الحسيني, ٢٠١٥).

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها بعض الدول– سواء في صورة برامج أو سياسات أو مبادرات– لتحقيق تقدم في اتجاه الاقتصاد الأخضر، فإنها ما زالت على المستوى الجزئي، حيث إنها لم تشمل سوى قطاعات محدودة من الاقتصاد، ورغم أن هذا يُعد نجاحاً نسبيّاً على المدى القصير، لذا من الضروري أن تُطبَّق مفاهيم الاقتصاد الأخضر على المستوى الكلي، بحيث تشمل جميع قطاعات الاقتصاد العالمي وأجزائه في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل ضمان أمن وسلامة وحيوية الحضارة الإنسانية (المالكي, ٢٠١٥).

ومن هنا يأتي دور المجتمع المدني واضحاً في مبادرات الاستدامة البيئية ومؤثراً وواعداً، كما تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريع وبرامج صديقة للبيئة، وتساعد منظمات المجتمع المدني في إتاحة المعلومات البيئية للمواطنين وتدعم الحكومات في تحديد المخاطر والتكيف مع الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، كما تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل مشترك مع الحكومات في مواجهة الكوارث المتعلقة بالمناخ، بما يشمل التخطيط واتخاذ القرار، والاستعداد، والتخفيف، ومراحل الاستجابة، كما أنها تتواصل وتتفاعل مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقارة الأفريقية، وكذلك البلدان الأخرى، لاكتساب وتعلم ومشاركة الأفكار والخبرات في مؤتمرات الأطراف السنوية (تعالبي, ٢٠١٥).

كما تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وتفعيل ثقافة الاقتصاد الأخضر, وإيماناً من وزارة البيئة المصرية بأهمية تدعيم وتنمية قدرات منظمات المجتمع المدنى فى نشر الوعي البيئي وتفعيل ثقافة الاقتصاد الأخضر والمساهمة فى حل القضايا البيئية الملحة التى تواجه مصر فقد أخذت الإدارة العامة للجمعيات الأهلية على عاتقها مساعدة منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال

البيئة حتى تشارك بفعالية فى حل تلك القضايا, من خلال مجموعة من المهام والمسئوليات الرئيسية وهي: تحديد أولويات البرامج والمشروعات البيئية التى تتطلب مشاركة المجتمع المدنى من خلال الجمعيات الأهلية, ووضع الخطط والبرامج الخاصة بحماية البيئة؛ من خلال عمل شراكة إستراتيجية بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنى، وإتباع أساليب، ومبادئ المشاركة، والإدارة الرشيدة فى ذلك من أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى فى حماية البيئة, بالإضافة إلي التنسيق مع الأطراف المعنية المختلفة داخل وزارة البيئة وخارجها فيما يتعلق بدعم وتحفيز مبادرات الجمعيات الأهلية البيئية سواء جهات حكومية، قطاع خاص أو جهات مانحة, وتقديم الدعم المادى، والدعم الفنى، وبناء قدرات الجمعيات الأهلية البيئية، ومساندة المحافظات من خلال الآليات القائمة وبالتنسيق مع الجهات المعنية (وزراة البيئة, جهاز حماية البيئة, https://www.eeaa.gov.eg/).

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما متطلبات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة تنمية القدرات, ومنظمات المجتمع المدني, وثقافة الاقتصاد الأخضر نعرضها كالتالي:

- ولقد راع الباحث الترتيب الزمني من الأقدم للأحدث في عرض الدراسات السابقة:

- **الدراسات التي اهتمت بتنمية القدرات:**

١) دراسة تشيريس شيل وآخرون Chris Shiel, et al (٢٠١٦) بعنوان (تقييم مشاركة الجامعات في بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية) استهدفت الدراسة تقييم مشاركة الجامعات في بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية في جامعات المملكة المتحدة وألمانيا والبرتغال والبرازيل, وتوصلت إلي أن للجامعات دوراً حاسماً في بناء القدرات من أجل التنمية المجتمعية؛ فإن هذا الدور يجب أن يعطي الأولوية لجدول أعمال الاستدامة.

٢) دراسة جوان مورينيو وآخرون Juan M. Moreno, et al (٢٠١٧) بعنوان (فهم عملية بناء القدرات المجتمعية: دراسة حالة لبرنامجين في مقاطعة يونان– الصين) استهدفت الدراسة العمل علي دراسة حالة وصفية لبرنامجين من برامج البنك المركزي الصيني في يونان، الصين، يدرسان كيفية فهم وبناء القدرات من قبل الأطراف الرئيسية على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية، وتحديد القدرات التي يتم بناؤها على كل مستوى, وتوصلت إلي أن القدرات تتطور في وقت واحد على مستويات مختلفة، بطريقة تفاعلية ويعزز بعضها بعضاً.

٣) دراسة لافانون أيكا, وجينيفر دونلي Lavagnon A. Ika & Jennifer Donnelly (٢٠١٧) بعنوان (شروط نجاح مشاريع بناء القدرات التنموية الدولية) استهدفت الدراسة التعرف علي شروط نجاح مشاريع بناء القدرات التنموية الدولية من خلال النظر إلي أربعة مشاريع لبناء القدرات في غانا وإندونيسيا وسري لانكا وفيتنام واستخلاص الظروف الهيكلية والمؤسسية والإدارية للنجاح، سواء كانت أولية أو الناشئة, وتوصلت الدراسة إلي أن المستويات العالية من التزام أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون، والمواءمة، والتكيف ضرورية لنجاح المشاريع.

٤) دراسة ديت دامرونجاسيك, ونجوت ونجسوبي Det Damrongsak & Wongkot Wongsapai (٢٠١٧) بعنوان (الموظفون المسؤولون عن برامج بناء القدرات في مجال الطاقة من أجل كفاءة الطاقة المستدامة في تايلاند) استهدفت الدراسة التعرف علي عملية بناء القدرات للموظفين المسؤلين عن مجال الطاقة في تايلند, وتوصلت الدراسة إلي أن بناء قدرات هؤلاء الموظفين يتم من خلال مجموعة من البرامج التدريبية المكثفة.

٥) دراسة هوجو لوكاس وآخرون Hugo Lucas, et al (٢٠١٧) بعنوان (التحديات الحرجة وبناء القدرات اللازمة لنشر الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (سيدس)) استهدفت الدراسة التحديات الحرجة وبناء القدرات اللازمة لنشر الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (سيدس), وتوصلت إلي تصنيف التحديات التي تواجه بناء القدرات ونشر الطاقة المتجددة في الجزر في ست فئات: (١) نقص بيانات الطاقة المتجددة (٢) الحاجة إلى أطر سياساتية وتنظيمية (٣) ندرة الفرص المالية (٤) نقص الموارد البشرية (٥) البنية التحتية المكلفة (٦) العوائق الاجتماعية والثقافية.

- **الدراسات التي اهتمت بمنظمات المجتمع المدني:**

١) دراسة واللر جاري وراسونز Woller Gary and Rarsons (١٩٩٤) بعنوان (تقييم تأثير الاقتصاد المحلي على المنظمات التنموية غير الحكومية) تعد هذه الدراسة من الدراسات النظرية التحليلية التي استهدفت كشف أثر المنظمات التنموية غير الحكومية في الأفراد داخل المجتمع، ومدى نجاحها، عن طريق تأثيرها في المستفيدين وعائلاتهم والمجتمعات التي يعيشون فيها، وكذلك تعرف مدى تأثير الاقتصاد المحلي في عمل تلك المنظمات، وذلك من خلال برنامج مشروع الأمل في جمهورية الدومنيكان. وقد توصلت الدراسة التحليلية إلى مجموعة من النتائج؛ منها: أن المنظمات غير الحكومية تعد الشريك الأكبر للمنظمات الحكومية في دفع عجلة التنمية في المجتمعات في الآونة الأخيرة، وفي ظل الأوضاع العالمية والمحلية المعاصرة. وتوصي

الدراسة الباحثين بضرورة أن يدمجوا التأثير الاقتصادي للمجتمع في التحليل المستقبلي لبرامج المنظمات التنموية غير الحكومية لمعرفة مدى التطور والتقدم الحادث في كل مجالات التنمية في المجتمعات المحلية.

٢) دراسة داينلز شيا وجيربر Shea Daniels, Gerber (١٩٩٥) بعنوان (فعالية أسلوب المشاركة في التنمية المحلية، من خلال المنظمات غير الحكومية) هدفت هذه الدراسة كشف العلاقات القائمة بين المنظمات غير الحكومية والأفراد، من خلال الدول التي حققت التنمية من خلال المشاركة بين المنظمات والأفراد بهدف تحسين مستويات المعيشة. وقد استخدمت الدراسة منهجية تمثلت في اختيار ستة أنواع من البرامج؛ منها خمس برامج قصيرة المدى، وبرنامج واحد طويل المدى، وتم تحليل تلك البرامج الستة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ منها: أن خلق نوع من المشاركة في عملية التنمية يعد أحد أسباب التغيير في المؤسسات وتحويلها إلى منظمات أكثر فعالية للبشر لكي يعملوا ويعيشوا معاً من أجل رفع مستوى معيشتهم إلى الأحسن في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. كما أكدت الدراسة أن هناك وعياً بين أفراد المجتمع بأهمية المنظمات الأهلية في المجتمع من خلال المشروعات المقدمة من قبل هذه المنظمات؛ وهو الأمر الذي دفعهم إلى ضرورة المشاركة لتحقيق التنمية المطلوبة.

٣) دراسة ميوفش ونان لارفيس Muhovich, Nan Larvis (١٩٩٩) بعنوان (ابتكارات تنموية دولية: العمليات وإنتاج التنمية المحلية: المنظمات غير الحكومية في أوغندا) استهدفت هذه الدراسة كشف المخرجات الكمية والعملية والكيفية لمشروع تنمية المجتمع الأوغندي، على مدى عشر سنوات، وذلك لمتابعة الدور التنموي لمشروعات الجمعية الأهلية وبرامجها، ومدى استمراريتها وتأثيراتها في الأفراد والمجتمع, وقد استخدمت الدراسة منهجية تجمع بين أسلوب التحليل الكمي والأسلوب الكيفي، إضافة إلى المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وأيضاً المنهج المقارن، وذلك للمقارنة بين المشروعات على مستوى القرية لمعرفة مدى التفاوت في التنمية المستمرة. وتم عمل مسح شامل لجميع الأسر المقيمة في القرى التي تم تنفيذ مشروعات المنظمات غير الحكومية بها, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ منها: أن المنظمات غير الحكومية قد أسهمت بشكل واضح في تحقيق تنمية مستمرة ومتواصلة، وذلك يرجع إلى تأثير قادة المجتمع المحليين ومشاركتهم بالجهد والوقت والمال في تحقيق التنمية عبر هذه المنظمات، وأن مشروعات وبرامج المنظمات الأهلية قد أدت إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع على النحو الذي أسهم في تحقيق تنمية للمجتمع. كما أكدت الدراسة أن ثمة معوقات واجهت عمل

المنظمات غير الحكومية في أوغندا، تمثلت في حدة المنافسة مع المنظمات الحكومية، وكذلك المشكلات المالية والتنظيمية والأعباء المزدوجة على النساء، إضافة إلى ضعف المشاركة في العمل التطوعي من قبل الشباب والنساء بصفة خاصة.

٤) دراسة أوستن، ميابا Austim, Muyaba (٢٠٠٠) بعنوان (المشاركة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التنمية البشرية من خلال التدريب: دراسة حالة زامبيا) هدفت هذه الدراسة إلى تعرف دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية في زامبيا، ومن ثم الحاجة إلى تلك المنظمات ذات التمويل المحلي والقدرة التنظيمية في عمليات التخطيط والتنمية. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تمثلت في دراسة حالة للمنظمات غير الحكومية في زامبيا، وذلك لتعرف أسباب نشأتها وظروف تطويرها عبر الفترات الزمنية المختلفة، ومصادر تمويلها، وكذلك تعرف برامجها ومشروعاتها التنموية ومجالات عملها وأهم المعوقات التي تواجهها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ منها: أن الجمعيات الأهلية غير الحكومية في زامبيا في خلال سنوات الاستعمار والسنوات الأولى للاستقلال تمكنت من تقديم مشروعات خدمية للفقراء، من خلال برامج التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن تقديم خدمات إسكان للفقراء الريفيين، في الوقت الذي كانت الدولة غير قادرة على تحقيق ذلك. ومن ثم استطاعت تلك الجمعيات أن تلعب دوراً ملحوظاً وفعالاً في تنمية المجتمعات المحلية. كما أكدت الدراسة ضرورة أن تقوم الجامعات بتدريب الأفراد المشاركين في عملية التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة.

➢ **الدراسات التي اهتمت بثقافة الاقتصاد الأخضر:**

١) دراسة زعزوع، زينب عباس (٢٠١٧) بعنوان (دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب) هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم "الوظائف الخضراء" وتناول التحديات الإنمائية والعراقيل التي تواجه تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر وتفعيل الوظائف الخضراء في المنطقة العربية، وذلك من أجل التحول إلى مجتمعات أكثر وعياً بشأن الأثار البيئية الإيجابية ونشر ثقافة ومفهوم الاقتصاد الأخضر في مجتمعاتنا العربية والعمل على تفعيلها لما لذلك من قدرة على خلق بيئة خضراء للحاضر والمستقبل والارتقاء بمجتمعاتنا العربية لتصل إلى مصاف دول العالم الأول, وتوصلت الدراسة إلي أن الوظائف الخضراء أحد هذه الحلول، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى ضمان التنمية المستدامة وبالتالي استمرارية العنصر البشري.

٢) دراسة خزعل، بصير خلف (٢٠١٨) بعنوان (تأثير أبعاد اتجاهات العاملين في الثقافة التنظيمية الخضراء: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في شركة الكرونجي في محافظة كركوك) هدفت الدراسة إلي التعرف على الأثر التي تمارسه أبعاد اتجاهات العاملين (العاطفية، المعرفية، السلوكية) بوصفها متغيراً مستقلاً في تبني الثقافة التنظيمية الخضراء بوصفها متغيراً معتمداً، وتم ذلك في شركة الكرونجي بمحافظة كركوك، وقد أجري البحث على عينة قوامها (٥٦) عاملاً بواسطة استمارة استبانة أعدت لهذا الغرض، وبعد استحصال البيانات تم تحليلها إحصائياً باستخدام برنامج spss ٢٠، وتم الحصول على جملة نتائج بلورت جملة استنتاجات من أهمها "لأبعاد اتجاهات العاملين دور تأثيري في تبني الثقافة التنظيمية الخضراء على نحو عام، وعلى نحو خاص كان البعد العاطفي هو صاحب الأثر الأكبر في التبني من بين تلك الأبعاد". هذا، وتضمن البحث مجموعة من المقترحات التي أشارت إلى كيفية تعزيز ودعم أبعاد اتجاهات العاملين نحو تبني الثقافة التنظيمية الخضراء في الشركة المبحوثة.

٣) دراسة طاوي، فؤاد (٢٠٢٠) بعنوان (التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي) هدفت الدراسة إلى معرفة التكامل بين كل من الاقتصاد البنفسجي الذي يعتبر من أهم النماذج الذي تم تطويرها في أوروبا، وذلك بناء على مبدأ استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، والاقتصاد الأخضر الذي يسعى بدوره إلى تحسين رفاهية الإنسان تحسين رفاهية الإنسان والحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد، حيث أن هناك اهتمام عالمي كبير لكل من الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر. وخلصت الدراسة إلى أن نظرة الاقتصاد الأخضر امتدت إلى تمكين حلول للأزمات الاقتصادية ومشاكل تفاقم البطالة من خلال مهن خضراء، والاقتصاد البنفسجي يمنح استجابة متوازنة للأزمات الاقتصادية وأزمة الرعاية والبطالة من خلال مهن بنفسجية.

٤) دراسة مصطفى، جيهان سيد محمد (٢٠٢١) بعنوان (تفعيل مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي: دراسة تطبيقية بالتركيز على مصر) هدفت الدراسة إلى إيضاح مدى قدرة التحول إلى الاقتصاد الأخضر في شرق إفريقيا على تحقيق الأمن الغذائي، وتبرز أهمية الدراسة من كونها تحاول أن توضع الفرص والمخاطر من التحول إلى الاقتصاد الأخضر والزراعة العضوية كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي، وترجع أهمية الأمن الغذائي إلى اعتباره محور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فحصول الأفراد على التغذية السليمة والصحية سوف يمكنهم من بذل الجهد في الإنتاج والذي يعمل بدوره على دفع

معدلات النمو. وقد تم استخدام أسلوب التحليل الرباعي في الدراسة لتحليل أثر عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه التحول إلى الزراعة العضوية، وقد أوضح التحليل الرباعي إلى أن دول شرق إفريقيا تواجه تحديا كبيراً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال التحول نحو أساليب الزراعة العضوية فالجوانب السلبية في التحليل أكثر تعقيداً من قدرة دول شرق إفريقيا على مواجهتها في الأجل القصير. فقد أوضحت الدراسة أن التحول إلى اتباع طرق الزراعة العضوية يمكن لها أن تساعد شرق إفريقيا على تحقيق الأمن الغذائي في الأجل المتوسط والطويل، فالتحول ينطوي على مكاسب على مستوى الأسرة الريفية وعلى مستوى التربة الزراعية وعلى مستوى صحة المجتمع، إلا أن السيطرة على تكاليف التحول إلى الاقتصاد الأخضر تتطلب تضافر جهود الكثير سواء الأطراف الخارجية بغرض السيطرة على تعدد معايير وتكاليف الاعتماد، والأطراف الداخلية لحل المشكلات التشريعية ومشكلات البحث والتطوير ونقحن التكنولوجيا ومشكلات غياب الوعى والثقافة بأهمية تعديل نظم الاستهلاك الغذائي، بما يسمح للزراعة العضوية بالنمو كشكل أساسي للزراعة وليس مجرد مبادرات من بعض المزارعين. في النهاية يمكن القول إن الزراعة وحدها سواء تقليده أو عضوية لا يمكن لها أن تحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي في شرق إفريقيا أو في العالم.

ثانياً: صياغة مشكلة الدراسة:

وبناء علي ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي للدراسة هو ما متطلبات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟

وينبثق منه تساؤلات فرعية وهي:

١. ما متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟
٢. ما متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟
٣. ما متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟
٤. ما معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟

٥. ما المقترحات التي تســـاهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشـــر ثقافة الاقتصاد الأخضر؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

١. يساهم الاقتصاد الأخضر في تحسن الوضع الاقتصادي والحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية.
٢. الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تحسين المساواة ورفاهية الأفراد الاجتماعية.
٣. الاقتصـاد الأخضـر هو نموذج للتنمية الاقتصـادية على أسـاس التنمية المسـتدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي.
٤. أهمية البيئة في حياة الفرد والمجتمع، وكون الوعي البيئي يشكل أحد أدوات تعزيز الصحة وأحد العوامل المهمة المســـاعدة على التمتع بها، فلا وجود لصـــحة جيدة في ظل بيئة ملوثة.
٥. تحظي منظمات المجتمع المدني بدور نافذ في البيئة الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع.
٦. تساهم منظمات المجتمع المدني في الحفاظ علي البيئة والنظام الإيكولوجي.
٧. تعمل منظمات المجتمع المدني علي نشر الوعي البيئي.
٨. تتبني منظمات المجتمع المدني ثقافة الاقتصـاد الأخضـر وتعمل علي نشـرها بين الأفراد في المجتمع.

خامساً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديد متطلبات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

وينبثق منه أهداف فرعية وهي:

١. تحديد متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٢. تحديد متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٣. تحديد متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٤. تحديد معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٥. تحديد المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

١) تنمية القدرات:

تعرف تنمية القدرات بأنها "زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه، بمعنى أن يكون أكثر مهارة وأكثر ثقة في نفسه، وأكثر فاعلية في التنظيم" (ريحان, ٢٠٠٢), ويمكن تعريفها "بأنها تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب لتنمية المهارات وتنمية القدرات المؤسسية وذلك لتمكينهم من تحديد مشكلات البيئة وتقييمها، وزيادة القدرة على تفهم وتحليل المشكلات" (www.earthsumnet.org 2002).

كما تعرف بأنها "سياسة تمكين المجتمع تهدف إلى تقوية كافة أطراف عملية التنمية لكي تمكنهم من لعب دور فعال في إدارة وتخطيط مستوطناتهم البشرية" (Tomas, 1997), "وبالتالي فهي عملية تدخل خارجي مخطط ومنظم له يبتغى تحقيق أهداف معينة لتحسين وتطوير أداء المنظمات في علاقتها بالإطار العمراني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه وفى توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة" (قنديل, ٢٠٠٠).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف تنمية القدرات إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة بأنها التقوية المؤسسية، التنمية المؤسسية، والتنمية التنظيمية للجمعيات الأهلية العاملة بالمجال البيئي بمحافظة أسيوط

٢) منظمات المجتمع المدني:

لقد استخدم مفهوم المجتمع المدني في الكتابات المختلفة، سواء السوسيولوجية أو السياسية. ويتم حالياً تداوله بدلالاته المعاصرة التي تختلف عن دلالاته التي تميزه منذ نشأته؛ إذ نجد بداياته في مدرسة العقد الاجتماعي عند جون لوك، حينما وصف المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية الذين تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي؛ إذ إن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارساتهم لهذه الحقوق، لذا اتفق على تكون المجتمع المدني صيانة لتلك الحقوق(دومان, ١٩٩٨).

ويشير حسنين توفيق إلى المجتمع المدني بوصفه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوة والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية

ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"(توفيق, ١٩٩٢).

وتعرف أماني قنديل المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلبية للتنوع والاختلاف؛ ولذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات والروابط والنقابات والأحزاب؛ أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو وراثي"(قنديل, ١٩٩٩).

كما عرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية"(إبراهيم, ١٩٩١).

وقد عرف البنك الدولي الجمعيات الأهلية بأنها "الجمعيات التي تتضمن عدداً من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة، ولها أهداف إنسانية أو تعاونية في الأساس أكثر من كونها تجارية، وأنها وكالات خاصة في الدولة، تقوم بدعم التنمية"(Olenap, 1999).

ويعرف أحمد مصطفى خاطر الجمعيات الأهلية بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر مدة معينة ، تتألف من أشخاص طبيعيين، لا يقل عددهم عن عشرة، تستهدف تقديم خدمات للمجتمع، بدون أن تستهدف الربح المادي"(خاطر, ١٩٩٧).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة بأنها تنظيمات تطوعية، تتكون بالإرادة الحرة لأفرادها، وهي معلنة رسمياً (أي لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية مشهرة ومسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية)، وتهدف لأغراض غير الحصول على الربح، وتعمل بشكل مستقل نسبياً عن الدولة، كما تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات، ومنها المنظمات الخدمية التي تقدم بعض الخدمات للمواطنين والمنظمات الرعائية التي ترعى مصالح بعض الفئات في المجتمع، والمنظمات التنموية التي تشارك في توفير الظروف الملائمة لتحقيق التنمية، إضافة إلى استغلال الطاقات البشرية، من أجل تفعيل مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

٣) ثقافة الاقتصاد الأخضر:

يُعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي. وهو يرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد الإيكولوجي، لكنه يتمتع بتركيز أقوى من الناحية السياسية (بكدي, ٢٠٢٠).

يعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية، ومع ذلك فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروف تمكين محددة تتكون من اللوائح والسياسات والدعم والموارد والحوافز والهياكل القانونية والتجارية الدولية وبروتوكولات المعونة والتجارة (آل الشيخ, ٢٠٠٨).

وثقافة الاقتصاد الأخضر هي توفير الطاقة النظيفة وتحسين جودة البيئة من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل التأثير البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، تضم عدة قطاعات اقتصادية ولا يقتصر الأمر على القدرة على توليد طاقة نظيفة فحسب، بل يشمل أيضًا التقنيات التي تمكن من عمليات الإنتاج الأنظف (بكدي, ٢٠٢٠).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف ثقافة الاقتصاد الأخضر إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة بأنها الآلية اللازمة لإعادة تشكيل خصائص الأعمال والبنية التحتية والمؤسسات، والعمل على تمهيد الطرق لاعتماد عمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع العمل على زيادة حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد مع زيادة عدد الوظائف الخضراء واللائقة.

سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:

❖ **نظرية الأنساق العامة:**

تعد نظرية الأنساق العامة General Systems Theory أكثر النظريات استخداماً في حقل الخدمة الاجتماعية، فمعظم نماذج الممارسة في الخدمة الاجتماعية تستخدم مفاهيم مستمدة من نظرية الأنساق العامة, فلقد أصبحت "التغذية العكسية" Feedback و"نسق العميل" Client System و"نسق المساعدة" Helping System، على سبيل المثال، من المفاهيم الثابتة والمسيطرة في حقل الخدمة الاجتماعية, بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرية الأنساق العامة خدمت كإطار نظري العديد من نماذج الممارسة المستخدمة حالياً (Rodway, 1986).

يمكن تعريف النسق علي أنه مجموعة من الوحدات المترابطة المتفاعلة التي تتكامل لتحقيق هدف مشترك في إطار وحدة اجتماعية معينة (عثمان, ٢٠٠١).

والنسق عبارة عن ذلك الكل الذي يتضمن مجموعة من الأجزاء أو المكونات وهناك تفاعلات بين هذه الأجزاء والكل لكي يتم فهم أي جزء داخل النسق يجب دراسته داخل النسق الكلي والذي هو جزء منه, كما أن نظرية الأنساق تصف طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أجزاء النسق الواحد ومن نسق لآخر وأن كل نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة, وهذه الأنساق قد تكون فرد, أسرة, مؤسسة, مجتمع محلي, مجتمع قومي, وترتكز نظرية الأنساق علي عدد من العناصر التي يتكون منها النسق والتي قد تسهم في تغيير النسق واستمراره, **وهذه العناصر كالتالي:** (Rodway, 1986)

- ✓ **المدخلات:** تتضمن كافة المصادر التي تتجمع لدي النسق سواء كان ينتجها بنفسه أو يحصل عليها من الخارج.
- ✓ **العمليات التحولية:** وهي جزء مختص بأداء العمليات والأنشطة الهادفة إلي تحويل المدخلات إلي شكل آخر مغاير تماماً لما كانت عليه قبل دخولها النسق.
- ✓ **المخرجات:** وهي تعني تصدير الأنساق المفتوحة من (خدمات وسلع) إلي البيئة المحيطة.
- ✓ **التغذية العكسية** : تمر المعلومات والطاقة إلي النسق الناتجة عن مخرجاتها حيث تؤثر علي البيئة.
- ✓ **الأنتروبي:** العناصر الفوضوية أو الجهد الضائع الذي يعيق استمرار النسق أو هي العناصر التي لا يستطيع النسق استغلالها لصالحه.

- **أوجه الاستفادة من نظرية النسق في الدراسة الحالية:**

١) يمكن الاستفادة من نظرية النسق في توضيح وتحديد أنساق المتطلبات اللازمة لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٢) التعامل مع المتطلبات اللازمة لتنمية القدرات باعتبارها المدخلات المراد معرفة مدي تأثيرها في تحقيق أهدافها.

٣) تعتبر عملية تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني هي العمليات التحويلية بعد تحديد المتطلبات اللازمة لذلك (المدخلات).

٤) تسهم نظرية النسق في تحقيق التغذية الراجعة من المواطنين حول نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٥) ينظر إلي مدي نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر باعتبارها هي المخرجات المستهدفة من تلك العملية طبقاً لنظرة الأنساق.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

❖ **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية.

❖ **المنهج المستخدم:** تستخدم هذ الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط (جمعية حماية البيئة بأسيوط, جمعية رابطة المرأة بأسيوط, مؤسسة نماء لتنمية المجتمع).

❖ **خطة المعاينة:**

(١) **إطار المعاينة:** بلغ إطار المعاينة للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط (١٠١) موظف ومتطوع.

الجدول رقم (١) يوضح إطار المعاينة للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط

م	المؤسسة	عدد العاملين	عدد المتطوعين	الإجمالي
١	جمعية حماية البيئة بأسيوط	١٨	١٧	٣٥
٢	جمعية رابطة المرأة بأسيوط	١٩	٨	٢٧
٣	مؤسسة نماء لتنمية المجتمع	٢٥	١٤	٣٩
المجموع		١٠١		

- **أسباب اختيار الباحث الجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط (جمعية حماية البيئة بأسيوط, جمعية رابطة المرأة بأسيوط, مؤسسة نماء لتنمية المجتمع):**

✓ اهتمامها بالقضايا البيئية بمحافظة أسيوط.

✓ تعاون هذه المؤسسات مع الباحث في تقديم البيانات اللازمة للدراسة.

✓ دورها النشط في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي بمحافظة أسيوط.

❖ **أدوات الدراسة:**

(١) استبيان للعاملين والمتطوعين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط (جمعية حماية البيئة بأسيوط, جمعية رابطة المرأة بأسيوط, مؤسسة نماء لتنمية المجتمع).

– **صدق الاستمارة:** استخدم الباحث الصدق الظاهري, وذلك بعرض الأداة عل عدد (٧) محكمين من أعضاء هيئة التدريس وبناء علي ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠% وفي النهاية تم وضع الأداة في صورتها النهائية.

– **ثبات أداة الاستبيان:** تم حساب ثبات الاستبان باستخدام معامل ثبات (ألفا– كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية, وذلك بتطبيقه علي عينة من المبحوثين قوامها (١٠) مفردات, وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٢) نتائج الثبات باستخدام معامل ثبات (ألفا– كرونباخ) للاستبيان (ن = ١٠)

م	المتغيرات	معامل (ألفا– كرونباخ)
١	متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٠,٩١
٢	متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٠,٩٢
٣	متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٠,٩٢
٤	معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٠,٩٠
٥	مقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٠,٨٩
	الكلي	٠,٩١

وتعد هذه المستويات عالية ومقبولة, ويمكن الاعتماد علي النتائج التي يتوصل إليها الاستبيان, وذلك للوصول إلي نتائج أكثر صدقاً وموضوعية, ويمكن الاعتماد علي نتائجها وبذلك أصبح الاستبيان في صورته النهائية.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

البيانات الأولية للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط:

(١) السن:

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للسن (ن = ١٠١)

م	السن	ك	%	الترتيب
١	أقل من ٣٠ سنة	٩	٩	الرابع
٢	من ٣٠ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة	٢٦	٢٦	الثالث
٣	من ٤٠ سنة إلي أقل من ٥٠ سنة	٢٩	٢٩	الثاني
٤	من ٥٠ سنة فأكثر	٣٧	٣٦	الأول
	المجموع	١٠١	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٣), أنه جاء توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للسن كما يلي:

جاء العاملين في العمر من ٥٠ سنة فأكثر في الترتيب الأول, وجاء في الترتيب الثاني العاملين في العمر من ٤٠ سنة إلي أقل من ٥٠ سنة, بينما جاء في الترتيب الثالث العاملين

في العمر من ٣٠ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة, وجاء في الترتيب الرابع والأخير العاملين في العمر أقل من ٣٠ سنة.

تشير نتائج توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للسن إلى هيمنة الفئات العمرية الأكبر سناً في العمل بهذه الجمعيات, ويمكن تفسير هذا التوزيع من خلال عدة جوانب:

- **الخبرة والمهنية:** الفئات العمرية الأكبر من ٥٠ سنة، التي جاءت في الترتيب الأول، غالباً ما تتمتع بخبرة مهنية طويلة ومعرفة متعمقة في مجال العمل البيئي, هذه الخبرة تجعلهم أكثر كفاءة في إدارة وتنفيذ المشاريع البيئية، مما يدفع الجمعيات إلى الاعتماد عليهم بشكل أكبر.
- **الاستقرار الوظيفي:** العاملون الأكبر سناً يميلون إلى البحث عن استقرار وظيفي، وقد يجدون في الجمعيات الأهلية بيئة عمل مناسبة لهم نظراً لمرونتها وأهدافها المجتمعية، ما يجعلهم يستمرون في العمل بها لفترات طويلة.
- **التفرغ بعد التقاعد:** قد يكون العديد من العاملين فوق سن الخمسين قد تقاعدوا من وظائفهم الرئيسية، ويبحثون عن فرص للعمل التطوعي أو بدوام جزئي، مما يجعل الجمعيات الأهلية وجهة مثالية لهم لاستثمار وقتهم وخبراتهم.
- **ندرة الفرص للشباب:** الفئات العمرية الأقل من ٣٠ سنة، التي جاءت في الترتيب الأخير، قد تواجه تحديات في العثور على فرص عمل مناسبة داخل الجمعيات الأهلية نظراً لمتطلبات الخبرة أو التنافس مع العاملين الأكبر سناً الأكثر خبرة, كما قد يكون الشباب أكثر انجذاباً لفرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص حيث تتوفر لهم فرص مهنية ومادية أفضل.
- **التوجيه والتدريب:** يمكن أن يكون هناك نقص في برامج التدريب والتوجيه للشباب الراغبين في الدخول إلى مجال العمل البيئي، مما يقلل من عدد العاملين الصغار في السن في الجمعيات الأهلية.

بناءً على هذا التفسير، يمكن استنتاج أن الجمعيات الأهلية في المجال البيئي بمحافظة أسيوط تستفيد بشكل كبير من خبرات الفئات العمرية الأكبر سناً، بينما قد تحتاج إلى تبني سياسات وبرامج جديدة لجذب الفئات العمرية الأصغر، وتدريبهم، وتوفير فرص لهم لتحقيق توازن أكبر في هيكلها الوظيفي.

(٢) المؤهل الدراسي:

الجدول رقم (٤) يوضح توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للمؤهل الدراسي (ن = ١٠١)

م	المؤهل الدراسي	ك	%	الترتيب
١	مؤهل متوسط	٢٤	٢٤	الثاني
٢	مؤهل فوق المتوسط	١٩	١٩	الثالث
٣	مؤهل عالي	٤٧	٤٧	الأول
٤	ماجستير	٧	٧	الرابع
٥	دكتوراه	٤	٣	الخامس
	المجموع	١٠١	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٤), أنه جاء توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للمؤهل الدراسي كما يلي:

جاء العاملين الحاصلين علي مؤهل عالي في الترتيب الأول, وجاء في الترتيب الثاني العاملين الحاصلين علي مؤهل متوسط, بينما جاء في الترتيب الثالث العاملين الحاصلين علي مؤهل فوق متوسط, وجاء في الترتيب الرابع العاملين الحاصلين علي ماجستير, بينما جاء في الترتيب الخامس والأخير العاملين الحاصلين علي دكتوراه.

تشير نتائج توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً للمؤهل الدراسي إلى تباين في مستويات التعليم بين العاملين, ويمكن تفسير هذا التوزيع من خلال عدة جوانب:

- **الأهمية المبدئية للمؤهلات العليا:** احتلال الحاصلين على مؤهل عالي المرتبة الأولى يشير إلى أن الجمعيات الأهلية تفضل توظيف الأفراد ذوي التعليم العالي، نظراً لأنهم غالباً ما يمتلكون المعرفة النظرية والمهارات التي تؤهلهم لإدارة المشاريع البيئية بفعالية.
- **الحاجة إلى مهارات فنية وتقنية:** وجود العاملين الحاصلين على مؤهل متوسط في المرتبة الثانية قد يكون دليلاً على الحاجة إلى موظفين يمتلكون المهارات الفنية والتقنية الضرورية لتنفيذ الأنشطة البيئية اليومية, هؤلاء العاملون يلعبون دوراً حيوياً في العمليات الميدانية والإدارية التي تتطلب مهارات محددة.
- **الفرصة للمؤهلات فوق المتوسطة:** مجيء الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط في المرتبة الثالثة يشير إلى أن الجمعيات تحتاج أيضاً إلى مزيج من المهارات النظرية والتطبيقية.

هؤلاء الأفراد غالباً ما يكونون مؤهلين لأداء مجموعة متنوعة من المهام التي تتطلب مرونة في التخصصات.

- **قلة الحاصلين على درجات علمية عليا:** مجيء الحاصلين على ماجستير ودكتوراه في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي يعكس محدودية الحاجة أو الفرص المتاحة لهذه الفئة في الجمعيات الأهلية. الأسباب المحتملة تشمل:

✓ تفضيل العمل الأكاديمي أو البحثي: الأفراد الحاصلون على درجات علمية عليا قد يفضلون العمل في الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات البحثية حيث تكون الفرص متاحة أكثر لمجالاتهم التخصصية.

✓ الكلفة والتمويل: الجمعيات الأهلية قد تفضل تعيين الأفراد ذوي المؤهلات الأقل من الدرجات العلمية العليا لتقليل التكاليف، خاصة إذا كانت ميزانياتها محدودة.

✓ احتياجات التخصص: قد تكون معظم الأدوار في الجمعيات لا تتطلب مؤهلات دراسية عليا، بل تعتمد أكثر على الخبرة العملية والمهارات الفنية.

بناءً على هذا التفسير، يمكن استنتاج أن الجمعيات الأهلية في المجال البيئي بمحافظة أسيوط تستفيد من تنوع المؤهلات الدراسية بين العاملين لديها، مع تركيز أكبر على المؤهلات العليا والمتوسطة لتلبية احتياجاتها التشغيلية والإدارية. في نفس الوقت، قد يكون هناك مجال لتطوير برامج تهدف إلى دمج المزيد من الحاصلين على درجات علمية عليا لتحقيق تقدم أكبر في مجال البحوث والابتكارات البيئية.

(٣) عدد سنوات العمل بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط:

الجدول رقم (٥) يوضح توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً لعدد سنوات العمل (ن = ١٠١)

م	د سنوات العمل بالجمعيات الأهلية العاملة في المج البيئي بمحافظة أسيوط	ك	%	الترتيب
١	أقل من ٥ سنوات	٢٠	٢٠	الثالث
٢	من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	٢٣	٢٣	الثاني
٣	من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة	٣٩	٣٩	الأول
٤	من ١٥ سنة فأكثر	١٩	١٨	الرابع
	المجموع	١٠١	١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٥), أنه جاء توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً لعدد سنوات العمل كما يلي:

جاء العاملين أصحاب الخبرة من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة في الترتيب الأول, وجاء في الترتيب الثاني العاملين أصحاب الخبرة من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات, بينما جاء في الترتيب الثالث العاملين أصحاب الخبرة أقل من ٥ سنوات, وجاء في الترتيب الرابع والأخير العاملين أصحاب الخبرة من ١٥ سنة فأكثر.

تشير نتائج توزيع العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في المجال البيئي بمحافظة أسيوط وفقاً لعدد سنوات العمل إلى أن معظم العاملين لديهم خبرة تتراوح بين ٥ إلى ١٥ سنة, يمكن تفسير هذا التوزيع من خلال العوامل التالية:

- **ذروة الأداء والإنتاجية:** العاملين أصحاب الخبرة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة يحتلون المرتبة الأولى, هذا يشير إلى أن هؤلاء العاملين في ذروة حياتهم المهنية حيث يمتلكون مزيجاً مثالياً من المعرفة النظرية والخبرة العملية. هذه الفئة غالباً ما تكون الأكثر إنتاجية وقادرة على التعامل مع التحديات البيئية بفعالية.
- **الاستقرار الوظيفي:** وجود العاملين أصحاب الخبرة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات في المرتبة الثانية يشير إلى استقرار نسبي في هذه الفئة, هؤلاء العاملين قد يكونوا تجاوزوا مرحلة التعلم الأولية وأصبحوا أكثر استقراراً في وظائفهم، مما يعزز من قدرتهم على المساهمة بشكل مستدام في عمل الجمعيات.
- **الدخول الجديد إلى المجال:** العاملين أصحاب الخبرة أقل من ٥ سنوات جاءوا في المرتبة الثالثة، مما يعكس أن هناك دخولاً مستمراً لأفراد جدد إلى المجال البيئي, هذه الفئة تمثل الطاقات الجديدة والأفكار الحديثة التي يمكن أن تساهم في تطوير العمل البيئي، على الرغم من أن حاجتهم للتدريب والتوجيه قد تكون أعلى.
- **التقاعد المبكر أو الانتقال إلى مجالات أخرى:** العاملين أصحاب الخبرة من ١٥ سنة فأكثر جاءوا في المرتبة الرابعة والأخيرة, قد يشير هذا إلى أن العاملين ذوي الخبرة الطويلة إما يتقاعدون مبكراً أو ينتقلون إلى مجالات أخرى بعد سنوات من العمل في الجمعيات الأهلية, الأسباب المحتملة تشمل:

✓ التعب والإرهاق المهني: العمل في المجال البيئي يمكن أن يكون مجهداً للغاية، مما قد يدفع العاملين ذوي الخبرة الطويلة إلى البحث عن وظائف أقل ضغطاً.

- ✓ فرص التقدم والترقي: قد يجد العاملون ذوو الخبرة الطويلة فرصاً أفضل للتقدم والترقي في مجالات أخرى أو في المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى.
- ✓ التقاعد: بعض العاملين قد يكونوا بلغوا سن التقاعد أو اقتربوا منه، مما يفسر قلة هذه الفئة بين العاملين في الجمعيات الأهلية.

بناءً على هذا التفسير، يمكن استنتاج أن الجمعيات الأهلية في المجال البيئي بمحافظة أسيوط تستفيد بشكل كبير من العاملين الذين يمتلكون خبرة تتراوح بين ٥ إلى ١٥ سنة, هذه الفئة توفر التوازن المثالي بين الحيوية والخبرة، مما يعزز من كفاءة وفعالية العمل البيئي, وفي الوقت نفسه، يجب على الجمعيات العمل على استراتيجيات للحفاظ على العاملين ذوي الخبرة الطويلة واستقطاب المزيد من الكفاءات الجديدة لتعزيز الاستدامة والتطوير المستمر في المجال البيئي.

- **متطلبات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:**

١. متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم (٦) يوضح متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر (ن = ١٠١)

م	متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	ق بدرجة كبير	لائق بدرجة متوسطة	غير لائق	مج الأوزان	توسط المرج	الترتيب
١	زيادة اشتراكات الأعضاء بالجمعية	٧٧	١٥	٩	٢٧٠	٢,٧	السادس
٢	تنظيم حملات لجمع التبرعات من المجتمع المحلي	٩٣	٨	-	٢٩٥	٢,٩	الأول
٣	البحث عن جهات مانحة لزيادة التمويل	٩١	١٠	-	٢٩٣	٢,٩	الأول م
٤	طلب مساعدات حكومية	٨٨	٩	٤	٢٨٤	٢,٨	الخامس
٥	استلام تمويلات من رجال الأعمال	٩٢	٩	-	٢٩٢	٢,٩	الأول م
٦	تحديد أولويات الإنفاق ترشيداً للمال	٩٠	١١	-	٢٩٢	٢,٩	الأول م
	المجموع	٥٣١	٦٢	١٣	١٧٢٦	١٧,١	
	المتوسط العام	٨٨,٥	١٠,٣	٢,١	٢٨٧,٦	٢,٩	
	النسبة العامة	%٨٧,٦	%١٠,٢	%٢,٢			
	القوة النسبية				%٩٥		

تشير بيانات الجدول السابق إلى متطلبات تنمية القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٥%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٩) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

١. تنظيم حملات لجمع التبرعات من المجتمع المحلي: جاءت في الترتيب الأول. هذا يعكس أهمية التواصل المباشر مع المجتمع المحلي وحثه على المشاركة المالية لدعم الأنشطة البيئية. تنظيم حملات لجمع التبرعات يساهم في زيادة الوعي بقضايا البيئة ويعزز الشعور بالمسؤولية المجتمعية.

٢. البحث عن جهات مانحة لزيادة التمويل: أيضاً في الترتيب الأول. البحث عن مصادر تمويل إضافية من الجهات المانحة يعتبر من الأساليب الرئيسية لتنمية القدرات المالية، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من التمويلات المقدمة من المؤسسات الدولية والمحلية لدعم مشاريعها.

٣. استلام تمويلات من رجال الأعمال: جاء أيضاً في الترتيب الأول. الدعم المالي من رجال الأعمال يعكس تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. هذا النوع من التمويل يمكن أن يكون مستدامًا ويعزز من الموارد المالية للمنظمات.

٤. تحديد أولويات الإنفاق ترشيداً للمال: جاء في الترتيب الأول كذلك. يعتبر ترشيد الإنفاق وتحديد الأولويات المالية من الاستراتيجيات الهامة لضمان استخدام الموارد المتاحة بشكل فعّال لتحقيق أكبر تأثير ممكن. هذا يعكس الإدارة المالية الجيدة داخل المنظمات.

٥. طلب مساعدات حكومية: جاء في الترتيب الخامس. طلب المساعدات الحكومية يعتبر أقل أهمية مقارنة بالاستراتيجيات السابقة، لكنه لا يزال يلعب دوراً في دعم الأنشطة البيئية. المساعدات الحكومية قد تكون أقل استدامة أو تأتي مع شروط معينة، مما قد يقلل من تفضيلها مقارنة بالمصادر الأخرى.

٦. زيادة اشتراكات الأعضاء بالجمعية: جاءت في الترتيب السادس والأخير. زيادة اشتراكات الأعضاء تعتبر أقل فعالية نسبياً في تنمية القدرات المالية. هذا قد يكون بسبب محدودية عدد الأعضاء أو قدرتهم على دفع اشتراكات أعلى، أو قد يكون بسبب أن الاعتماد على اشتراكات الأعضاء وحدها لا يوفر موارد مالية كافية لدعم الأنشطة الكبيرة.

التفسير العام للنتائج يوضح ما يلي:

١. التركيز على التنوع المالي: النتائج تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية تنويع مصادر التمويل لتعزيز قدراتها المالية. الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر مثل

حملات التبرعات، الجهات المانحة، ورجال الأعمال، إضافة إلى ترشيد الإنفاق، يضمن استدامة الأنشطة ويقلل من المخاطر المالية.

٢. تفاعل المجتمع المحلي: التركيز الكبير على جمع التبرعات من المجتمع المحلي يعكس رغبة المنظمات في تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية، مما يزيد من الوعي والتعاون المجتمعي في قضايا الاقتصاد الأخضر.

٣. أهمية الشفافية والإدارة الجيدة: تحديد أولويات الإنفاق وترشيد المال يعكس الوعي بأهمية الشفافية والإدارة المالية الجيدة، مما يساهم في بناء الثقة بين المنظمة والمجتمع والجهات المانحة.

٤. دور الحكومات والاشتراكات: بالرغم من أن طلب المساعدات الحكومية وزيادة اشتراكات الأعضاء لم يحتلوا المراتب الأولى، إلا أنهم لا يزالون جزءاً من استراتيجيات تنمية القدرات المالية، وإن كان بدرجة أقل من الوسائل الأخرى.

بالتالي، يعكس هذا التوزيع استراتيجية شاملة ومتنوعة لتنمية القدرات المالية، حيث يتم التركيز على مشاركة المجتمع المحلي، الدعم من القطاع الخاص، والإدارة المالية الجيدة لتحقيق أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بشكل مستدام.

٢. متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم (٧) يوضح متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر (ن = ١٠١)

م	متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	ق بدرجة كبيرة	لانق بدرجة متوسطة	غير لانق	مج الأوزان	توسط المرج	الترتيب
١	تعيين كوادر إدارية متميزة	٨٣	١٦	٢	٢٨٣	٢,٨	الخامس
٢	تطبيق مبدأ المساءلة بالقرارات الإدارية	٧٨	١٩	٤	٢٧٦	٢,٧	السادس
٣	تطبيق الحوكمة في إدارة الجمعية	٩٠	١١	-	٢٩٢	٢,٩	الأول
٤	يم دورات تدريبية في فنون الإدارة الحد	٩٣	٨	-	٢٩٥	٢,٩	الأول م
٥	الاستفادة من الخبرات الإدارية المتاحة	٩٠	١١	-	٢٩٢	٢,٩	الأول م
٦	مواجهة البيروقراطية الإدارية	٨٠	٢١	-	٢٨٢	٢,٨	الرابع م
	المجموع	٥١٤	٨٦	٦	١٧٢٠	١٧	
	المتوسط العام	٨٥,٦	١٤,٣	١	٢٨٦,٦	٢,٨	
	النسبة العامة	%٨٤,٨	%١٤,١	%١,١			
	القوة النسبية				%٩٤,٦		

تشير بيانات الجدول السابق إلى متطلبات تنمية القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٤,٦%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٨) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

١. تطبيق الحوكمة في إدارة الجمعية: جاء في الترتيب الأول. يشير هذا إلى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة منظمات المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية. تطبيق الحوكمة يساعد على تحسين الأداء الإداري والمالي ويعزز ثقة المجتمع المحلي والجهات المانحة في هذه المنظمات.

٢. تنظيم دورات تدريبية في فنون الإدارة الحديثة: في الترتيب الأول. هذا يعكس أهمية التدريب المستمر وتطوير المهارات الإدارية للعاملين في منظمات المجتمع المدني. الدورات التدريبية في فنون الإدارة الحديثة تساهم في تحديث المعارف والقدرات الإدارية بما يتماشى مع المتغيرات والتحديات الحالية.

٣. الاستفادة من الخبرات الإدارية المتاحة: جاء أيضاً في الترتيب الأول. يشير إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى العاملين أو المتطوعين في المجال الإداري لتعزيز كفاءة العمل وتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة أعلى.

٤. مواجهة البيروقراطية الإدارية: جاء في الترتيب الأول كذلك. مواجهة البيروقراطية تساعد في تسريع العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات، مما يسهل تنفيذ المشاريع والبرامج البيئية بفعالية أكبر.

٥. تعيين كوادر إدارية متميزة: جاء في الترتيب الخامس. يشير إلى أهمية اختيار وتعيين كوادر إدارية مؤهلة وذات كفاءة عالية لضمان إدارة فعّالة ومستدامة لمنظمات المجتمع المدني.

٦. تطبيق مبدأ المساءلة بالقرارات الإدارية: جاء في الترتيب السادس والأخير. على الرغم من أنه جاء في المرتبة الأخيرة، إلا أن تطبيق مبدأ المساءلة في القرارات الإدارية يظل عنصرًا حيوياً لضمان الشفافية والعدالة في إدارة المنظمات.

التفسير العام للنتائج يوضح ما يلي:

١. التركيز على الحوكمة والشفافية: النتائج تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني تولي أهمية كبيرة لتطبيق الحوكمة في إدارتها، مما يعكس الوعي بأهمية الشفافية والمساءلة في تعزيز الثقة وتحسين الأداء الإداري.

٢. التطوير المستمر للمهارات: تنظيم الدورات التدريبية في فنون الإدارة الحديثة والاستفادة من الخبرات الإدارية يشيران إلى أهمية الاستثمار في تطوير قدرات العاملين لضمان تلبية المتطلبات الإدارية الحديثة والتكيف مع التحديات المتغيرة.

٣. مواجهة البيروقراطية وتحسين الكفاءة: مواجهة البيروقراطية الإدارية وتبسيط الإجراءات تساعد في تسريع العمل وتحسين الكفاءة الإدارية، مما يسهل تحقيق أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بشكل أكثر فعالية.

٤. أهمية الكوادر المتميزة: تعيين كوادر إدارية متميزة يعزز من جودة العمل الإداري ويضمن تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية بكفاءة وفعالية عالية.

٥. المساءلة والشفافية: على الرغم من أن تطبيق مبدأ المساءلة في القرارات الإدارية جاء في الترتيب الأخير، إلا أنه يظل عنصراً حاسماً في تعزيز الشفافية والعدالة في إدارة المنظمات.

بالتالي، يعكس هذا التوزيع استراتيجيات شاملة لتحسين القدرات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على الحوكمة، التدريب المستمر، مواجهة البيروقراطية، واختيار الكوادر المؤهلة، مما يساهم في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بشكل مستدام وفعّال.

٣. متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم (٨) يوضح متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر (ن = ١٠١)

م	تطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	ق بدرجة كبي	لائق بدرجة متوسطة	غير لائق	مج الأوزان	توسط المرج	الترتيب
١	ستفادة من المخططين الاجتماعيين في إدار الجمعية	٨٠	٢١	-	٢٨٢	٢,٩	الأول
٢	راسة الاحتياجات البيئية للمجتمع المحلي	٨٧	١٤	-	٢٨٩	٢,٩	الأول م
٣	تحديد الأولويات البيئية للافراد بالمجتمع المحلي	٨٤	١٧	-	٢٨٦	٢,٨	الرابع
٤	الاستفادة من الإمكانات البيئية المتاحة	٩١	١٠	-	٢٩٣	٢,٩	الأول م
٥	وضع خطط مستدامة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٧٧	٢٤	-	٢٧٩	٢,٨	الرابع م
٦	التسويق الرقمي لثقافة الاقتصاد الأخضر بالمجتمع المحلي	٨٢	١٩	-	٢٨٤	٢,٨	الرابع م
	المجموع	٥٠١	١٠٥	-	١٧١٣	١٧,١	
	المتوسط العام	٨٣,٥	١٧,٥	-	٢٨٥,٥	٢,٩	
	النسبة العامة	%٨٢,٦	%١٧,٤	-			
	القوة النسبية				%٩٤,٢		

تشير بيانات الجدول السابق إلى متطلبات تنمية القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٤,٢%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٩) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

١. الاستفادة من المخططين الاجتماعيين في إدارة الجمعية: جاء في الترتيب الأول. يشير هذا إلى أن تواجد مخططين اجتماعيين داخل منظمات المجتمع المدني يعد من العوامل الأساسية لتحسين قدراتها التخطيطية. المخططون الاجتماعيون يملكون الخبرة والمهارات اللازمة لتقييم الاحتياجات المجتمعية وتصميم استراتيجيات فعّالة تلبي هذه الاحتياجات، مما يعزز من كفاءة الجمعيات في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٢. دراسة الاحتياجات البيئية للمجتمع المحلي: جاء أيضاً في الترتيب الأول. يؤكد على أهمية فهم وتحليل الاحتياجات البيئية للمجتمع المحلي لضمان توجيه الجهود والموارد بشكل مناسب. هذه الدراسات تساعد في تحديد الأولويات البيئية ووضع خطط تستهدف المشاكل البيئية المحددة للمجتمع.

٣. الاستفادة من الإمكانات البيئية المتاحة: أيضاً في الترتيب الأول. يعكس هذا أهمية استخدام الموارد البيئية المتاحة بشكل فعّال لتعزيز جهود نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. الاستفادة من الإمكانات البيئية يساعد في تقديم حلول مستدامة ومبتكرة تتناسب مع طبيعة واحتياجات المجتمع المحلي.

٤. تحديد الأولويات البيئية للأفراد بالمجتمع المحلي: جاء في الترتيب الرابع. يشير إلى ضرورة تحديد القضايا البيئية الأكثر أهمية للأفراد في المجتمع المحلي لضمان توجيه الجهود نحو المجالات التي تحتاج إلى تدخل فوري. هذا يساعد في تعزيز فعالية البرامج والمبادرات البيئية.

٥. وضع خطط مستدامة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الرابع. يعكس أهمية التخطيط بعيد المدى لضمان استدامة الجهود والمبادرات البيئية. الخطط المستدامة تساعد في تحقيق نتائج طويلة الأمد وتعزز من تأثير منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٦. التسويق الرقمي لثقافة الاقتصاد الأخضر بالمجتمع المحلي: جاء في الترتيب الرابع كذلك. يشير إلى أهمية استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة لنشر الوعي والثقافة البيئية. التسويق الرقمي يتيح الوصول إلى شريحة واسعة من المجتمع بشكل فعّال وسريع، مما يعزز من جهود نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

التفسير العام للنتائج كما يلي:

١. تأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي: النتائج تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية التخطيط الاستراتيجي في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. التركيز على الاستفادة من المخططين الاجتماعيين ودراسة الاحتياجات البيئية يعكس هذا الوعي.

٢. الاستفادة من الموارد المحلية: استخدام الإمكانات البيئية المتاحة وتحديد الأولويات البيئية يعكس توجهاً عملياً نحو الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتوجيه الجهود نحو المجالات الأكثر حاجة.

٣. التخطيط المستدام والتسويق الرقمي: وضع خطط مستدامة والتسويق الرقمي يشيران إلى أهمية التفكير بعيد المدى واستخدام التقنيات الحديثة لتعزيز الوعي البيئي. هذا يعكس تبني نهج شامل ومتكامل لضمان استدامة وفعالية الجهود البيئية.

بالتالي، يعكس هذا التوزيع استراتيجيات شاملة لتعزيز القدرات التخطيطية لمنظمات المجتمع المدني، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي، استغلال الموارد المتاحة، التخطيط المستدام، واستخدام التقنيات الرقمية، مما يساهم في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بشكل فعال ومستدام.

٤. معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم (٩) يوضح معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر (ن = ١٠١)

م	معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	درجة كبيرة	لانق بدرجة متوسطة	غير لانق	مج الأوزان	توسط المرج	الترتيب
١	غياب الرؤية البيئية اللازمة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٥١	٣٩	١١	٢٤٢	٢,٤	الرابع
٢	عف إدراك العاملين بالجمعية لماهية الاقتص الأخضر	٣٢	٤٧	٢٢	٢١٢	٢,١	العاشر
٣	ضعف إدراك العاملين بالجمعية لأهمية نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٤٨	٣٤	١٩	٢٣١	٢,٢	التاسع
٤	عف إدراك العاملين بالجمعية لأهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٦٢	٢٩	١٠	٢٥٤	٢,٥	الأول
٥	ضعف الإمكانات المالية للجمعية	٤٤	٣٩	١٨	٢٢٨	٢,٣	السادس
٦	ضعف الإمكانات الإدارية بالجمعية	٤٠	٤٠	٢١	٢٢١	٢,١	العاشر م
٧	تزام بالبيروقراطية في إدارة أنشطة الجمع	٤٨	٣٢	٢١	٢٢٩	٢,٣	السادس م
٨	مقاومة المواطنين لثقافة الاقتصاد الأخضر	٤٣	٤٧	١١	٢٣٤	٢,٣	السادس م
٩	ضعف إدراك المواطنين لماهية الاقتصاد الأخضر	٦٨	١٩	١٤	٢٥٦	٢,٥	الأول م
١٠	ضعف إدارك المواطنين لأهمية الاقتصاد الأخضر	٦٩	١٥	١٧	٢٥٤	٢,٥	الأول م
١١	ضعف إدارك المواطنين لأهداف الاقتصاد الأخضر	٧٠	١٠	٢١	٢٥١	٢,٤	الرابع م
	المجموع	٥٧٥	٣٥١	١٨٥	٢٦١٢	٢٥,٦	
	المتوسط العام	٥٢,٢	٣١,٩	١٦,٨	٢٣٧,٤	٢,٣	
	النسبة العامة	%٥١,٧	%٣١,٥	%١٦,٨			
	القوة النسبية				%٧٨,٤		

تشير بيانات الجدول السابق إلى معوقات تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٧٨,٤%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٣) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

١. ضعف إدراك المواطنين لماهية الاقتصاد الأخضر: جاء في الترتيب الأول. يشير هذا إلى أن نقص المعرفة والفهم لدى المواطنين حول مفهوم الاقتصاد الأخضر يعد من أكبر التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني. هذا الضعف في الإدراك يعوق التفاعل الإيجابي مع المبادرات البيئية ويقلل من فعالية الجهود التوعوية.
٢. ضعف إدراك المواطنين لأهمية الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الأول. يعكس هذا عدم الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر وفوائده للمجتمع والبيئة. عندما لا يدرك المواطنون أهمية هذه المبادرات، يكون من الصعب تحقيق التغيير المطلوب في السلوكيات والممارسات البيئية.
٣. ضعف إدراك العاملين بالجمعية لأهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الأول. يشير إلى أن حتى العاملين داخل الجمعيات الأهلية قد يفتقرون إلى فهم واضح لأهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والفعالية في تنفيذ البرامج والمبادرات.
٤. غياب الرؤية البيئية اللازمة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: جاء في الترتيب الرابع. يعكس هذا نقص التوجهات الاستراتيجية والخطط الواضحة داخل الجمعيات، مما يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.
٥. ضعف إدراك المواطنين لأهداف الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الرابع. يشير إلى أن المواطنين ليسوا على دراية كافية بالأهداف المحددة للاقتصاد الأخضر، مما يؤثر على مشاركتهم ودعمهم لهذه المبادرات.
٦. ضعف الإمكانات المالية للجمعية: جاء في الترتيب السادس. يعكس هذا التحدي الكبير الذي يواجه الجمعيات في تنفيذ برامجها ومبادراتها البيئية بسبب نقص الموارد المالية الكافية.
٧. الالتزام بالبيروقراطية في إدارة أنشطة الجمعية: أيضاً في الترتيب السادس. يشير إلى أن الإجراءات الإدارية المعقدة والممارسات البيروقراطية داخل الجمعيات تعوق تنفيذ البرامج بكفاءة وسرعة.

٨. مقاومة المواطنين لثقافة الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب السادس. يعكس هذا التحدي المتعلق بتغيير العادات والسلوكيات الراسخة لدى المواطنين، حيث يمكن أن يكون هناك مقاومة للتغيير والتحول نحو ممارسات أكثر استدامة.

٩. ضعف إدراك العاملين بالجمعية لماهية الاقتصاد الأخضر: جاء في الترتيب العاشر. يشير إلى أن العاملين في الجمعيات أنفسهم قد لا يكون لديهم فهم كافٍ لمفهوم الاقتصاد الأخضر، مما يضعف من قدرتهم على نشر هذه الثقافة بفعالية.

١٠. ضعف الإمكانات الإدارية بالجمعية: أيضاً في الترتيب العاشر. يعكس هذا نقص المهارات الإدارية والتنظيمية داخل الجمعيات، مما يؤثر على قدرتها في التخطيط وتنفيذ البرامج البيئية بشكل فعال.

التفسير العام للنتائج كما يلي:

١. نقص الوعي والمعرفة: النتائج تشير بوضوح إلى أن ضعف إدراك المواطنين والعاملين بمفهوم وأهمية وأهداف الاقتصاد الأخضر هو أحد أكبر المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني. هذا النقص في المعرفة يعوق تحقيق التغيير السلوكي المطلوب لدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر.

٢. نقص الموارد والرؤية الاستراتيجية: ضعف الإمكانات المالية وغياب الرؤية البيئية اللازمة يعدان أيضاً من المعوقات الكبيرة. الجمعيات تحتاج إلى موارد مالية كافية ورؤية استراتيجية واضحة لتتمكن من تنفيذ برامج فعالة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٣. التحديات الإدارية والتنظيمية: الالتزام بالبيروقراطية وضعف الإمكانات الإدارية يشيران إلى تحديات داخلية داخل الجمعيات. هذه المعوقات تؤثر على الكفاءة التشغيلية وقدرة الجمعيات على تنفيذ برامجها بسرعة وفعالية.

بالتالي، تعكس هذه النتائج ضرورة التركيز على تحسين الوعي والمعرفة حول الاقتصاد الأخضر بين المواطنين والعاملين في الجمعيات، وكذلك الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية والإدارية وتبني رؤية استراتيجية واضحة لتحقيق أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٥. المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

الجدول رقم (١٠) يوضح المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر (ن = ١٠١)

م	المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	ق بدرجة كبير	لائق بدرجة متوسطة	غير لائق	مج الأوزان	توسط المرج	الترتيب
١	ع رؤية بيئية لنشر ثقافة الاقتصاد الأخ	٩٧	٤	-	٢٩٩	٢,٩	الثاني
٢	تنمية إدراك العاملين بالجمعية لماهية الاقتصاد الأخضر	٩٣	٨	-	٢٩٥	٢,٩	الثاني م
٣	مية إدراك العاملين بالجمعية لأهمية نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٩٩	٢	-	٣٠١	٢,٩	الثاني م
٤	مية إدراك العاملين بالجمعية لأهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	١٠٠	١	-	٣٠١	٢,٩	الثاني م
٥	دعم الإمكانات المالية للجمعية	١٠٠	١	-	٣٠١	٢,٩	الثاني م
٦	تنمية الإمكانات الإدارية بالجمعية	٩٨	٣	-	٣٠٠	٢,٩	الثاني م
٧	لالتزام بالحوكمة في إدارة أنشطة الجمعي	٩٥	٦	-	٣٠٦	٣	الأول
٨	تنمية إدارك المواطنين لماهية الاقتصاد الأخضر	٩٩	٢	-	٣٠١	٢,٩	الثاني م
٩	تنمية إدارك المواطنين لأهمية الاقتصاد الأخضر	٩٤	٧	-	٢٩٦	٢,٩	الثاني م
١٠	تنمية إدارك المواطنين لأهداف الاقتصاد الأخضر	٩٧	٤	-	٢٩٩	٢,٩	الثاني م
	المجموع	٩٧٢	٣٨	-	٢٩٩٩		
	المتوسط العام	٩٧,٢	٣,٨	-	٢٩٩,٩		
	النسبة العامة	%٩٦,٢	%٣,٨	-			
	القوة النسبية				%٩٨,٩		

تشير بيانات الجدول السابق إلى المقترحات التي تساهم في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٨,٩%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٩) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

١. الالتزام بالحوكمة في إدارة أنشطة الجمعية: جاء في الترتيب الأول بمتوسط مرجح قدره (٣). يشير هذا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الجمعيات، يعتبر العامل الأكثر أهمية في تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني. الحوكمة الجيدة تساهم في تحسين الأداء وزيادة الثقة بين الجمعية والمجتمع، مما يعزز من قدرة الجمعية على نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٢. وضع رؤية بيئية لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح قدره (٢,٩). يشير هذا إلى أهمية وجود رؤية واضحة ومحددة لتوجيه جهود الجمعية نحو تحقيق أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. هذه الرؤية تساعد في تحديد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٣. تنمية إدراك العاملين بالجمعية لماهية الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يعكس هذا ضرورة توعية وتدريب العاملين بالجمعيات حول مفهوم الاقتصاد الأخضر وفوائده، مما يمكنهم من العمل بفعالية أكبر في نشر هذه الثقافة.

٤. تنمية إدراك العاملين بالجمعية لأهمية نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يشير إلى أهمية تعزيز فهم العاملين للجمعية لأهمية نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر وكيفية تأثيره الإيجابي على المجتمع والبيئة، مما يزيد من دافعيتهم للعمل في هذا الاتجاه.

٥. تنمية إدراك العاملين بالجمعية لأهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يؤكد على ضرورة توضيح الأهداف المحددة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر للعاملين بالجمعيات، مما يساعد في توجيه جهودهم بفعالية نحو تحقيق هذه الأهداف.

٦. دعم الإمكانات المالية للجمعية: أيضاً في الترتيب الثاني. يشير هذا إلى أهمية توفير التمويل الكافي للجمعيات لتمكينها من تنفيذ برامج ومبادرات نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بشكل فعال.

٧. تنمية الإمكانات الإدارية بالجمعية: أيضاً في الترتيب الثاني. يعكس هذا ضرورة تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية داخل الجمعيات، مما يعزز من كفاءتها في تنفيذ الأنشطة البيئية.

٨. تنمية إدراك المواطنين لماهية الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يؤكد على أهمية توعية المجتمع بمفهوم الاقتصاد الأخضر وفوائده، مما يسهم في زيادة تفاعلهم ودعمهم لهذه المبادرات.

٩. تنمية إدراك المواطنين لأهمية الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يشير إلى ضرورة زيادة الوعي لدى المواطنين حول أهمية الاقتصاد الأخضر وتأثيره الإيجابي على البيئة والمجتمع، مما يحفزهم على المشاركة في الجهود البيئية.

١٠. تنمية إدراك المواطنين لأهداف الاقتصاد الأخضر: أيضاً في الترتيب الثاني. يؤكد على أهمية توعية المجتمع بأهداف محددة للاقتصاد الأخضر، مما يعزز من فهمهم وتفاعلهم مع المبادرات البيئية.

التفسير العام للنتائج كما يلي:

١. أهمية الحوكمة والرؤية الاستراتيجية: النتائج تشير بوضوح إلى أن الالتزام بالحوكمة ووضع رؤية بيئية واضحة هما من العوامل الأكثر أهمية لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. الحوكمة الجيدة تساعد في تحسين إدارة الجمعيات، بينما توفر الرؤية الاستراتيجية التوجيه اللازم لتحقيق الأهداف.

٢. توعية وتدريب العاملين: تنمية إدراك العاملين في الجمعيات لمفهوم وأهمية وأهداف الاقتصاد الأخضر يعتبر من العناصر الأساسية لتحسين أداء الجمعيات في هذا المجال. زيادة المعرفة والفهم بين العاملين تساهم في تعزيز جهودهم وتوجيهها بشكل فعال نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٣. توعية المجتمع: تنمية إدراك المواطنين لمفهوم وأهمية وأهداف الاقتصاد الأخضر هو عنصر حاسم لضمان نجاح المبادرات البيئية. وعي المجتمع ودعمه يزيد من فعالية البرامج والمبادرات التي تنفذها الجمعيات.

٤. دعم الموارد: دعم الإمكانات المالية والإدارية للجمعيات يعتبر ضروريًا لضمان قدرتها على تنفيذ برامجها بشكل فعال ومستدام. التمويل الكافي والإدارة الجيدة يمكن أن يساعدا الجمعيات في تحقيق أهدافها بنجاح.

عاشراً: التصور التخطيطي الداعم لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور تخطيطي لدعم تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني بمحافظة أسيوط نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر. يشمل هذا التصور الأبعاد المختلفة التي تتطلب تطويراً، والاستراتيجيات والممارسات المقترحة لتحقيق هذا الهدف.

❖ **الأبعاد الرئيسية لتنمية القدرات:**

- **البعد الإداري:**

١. **تطبيق الحوكمة:** ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، المساءلة، الكفاءة، والمشاركة في صنع القرار لضمان إدارة فعالة ومستدامة للمنظمات.

٢. **تدريب العاملين:** تنظيم دورات تدريبية مستمرة للعاملين في مجال الإدارة الحديثة وفنون القيادة، مع التركيز على مهارات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع.

٣. **مواجهة البيروقراطية:** تطوير آليات مرنة وسريعة لاتخاذ القرارات الإدارية، والتخلص من الإجراءات البيروقراطية المعقدة.

- **البعد المالي:**

١. **تنويع مصادر التمويل:** البحث عن جهات مانحة جديدة، تنظيم حملات لجمع التبرعات، وزيادة مساهمات رجال الأعمال المحليين.

٢. **إدارة الموارد بفعالية:** تطوير استراتيجيات لترشيد الإنفاق وتحديد أولويات التمويل بما يتماشى مع أهداف نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر.

٣. **الاستفادة من التمويلات الحكومية:** التقدم للحصول على دعم مالي حكومي مخصص للمشاريع البيئية.

- **البعد التخطيطي:**

١. **وضع رؤية بيئية:** تطوير رؤية استراتيجية واضحة لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، تشمل أهداف محددة ومؤشرات أداء لقياس التقدم.

٢. **التخطيط المستدام:** تصميم خطط مستدامة ترتكز على احتياجات البيئة المحلية وإمكانات المجتمع.

٣. **التسويق الرقمي:** استخدام أدوات التسويق الرقمي لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول أهمية الاقتصاد الأخضر وأهدافه.

- **البعد التوعوي والتعليمي:**

١. **توعية المجتمع:** تنفيذ حملات توعوية لتعريف المواطنين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وفوائده، باستخدام وسائل الإعلام المحلية وشبكات التواصل الاجتماعي.

٢. **تعليم العاملين:** تنمية قدرات العاملين بالجمعيات من خلال برامج تعليمية متخصصة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة.

٣. **التعاون مع المؤسسات التعليمية:** إقامة شراكات مع المدارس والجامعات لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين الطلاب والشباب.

❖ **الاستراتيجيات والممارسات المقترحة:**

- **تطوير الشراكات والتعاون:**

١. تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص لتنفيذ برامج مشتركة وتعزيز الموارد المتاحة.

- **استخدام التكنولوجيا والابتكار:**

١. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتقنيات المعلومات لتحسين إدارة المنظمات وتنفيذ البرامج البيئية بفعالية أكبر.

٢. تشجيع الابتكار في تصميم وتنفيذ المشاريع البيئية.

- **التقييم والمتابعة:**

١. وضع آليات لتقييم الأداء بشكل دوري، تتضمن مؤشرات أداء محددة ومراجعة دورية للخطط والاستراتيجيات.

٢. استخدام نتائج التقييم لتعديل وتحسين الخطط والبرامج بصفة مستمرة.

- **بناء القدرات المؤسسية:**

١. توفير التدريب المستمر للعاملين والمتطوعين لتطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجالات الإدارة والتنمية المستدامة.

٢. إنشاء وحدات متخصصة داخل الجمعيات تكون مسؤولة عن التخطيط والإشراف على تنفيذ البرامج البيئية.

❖ **نموذج تنفيذي للتصور التخطيطي:**

- **مرحلة التحضير:**

١. تحليل الوضع الراهن للمنظمات وتحديد نقاط القوة والضعف.

٢. تحديد الأهداف الاستراتيجية والرؤية المستقبلية.

- **مرحلة التنفيذ:**

١. إطلاق حملات توعية وتدريب.

٢. بدء التعاون مع الشركاء المحتملين.

٣. تطبيق استراتيجيات التمويل وإدارة الموارد.

- **مرحلة المتابعة والتقييم:**

١. تقييم الأداء بشكل دوري.

٢. تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز.

٣. إجراء تعديلات على الخطط بناءً على نتائج التقييم.

يمكن أن يسهم التصور التخطيطي المقدم في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني بمحافظة أسيوط نحو نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، من خلال تطبيق استراتيجيات متكاملة

تشمل الأبعاد الإدارية والمالية والتخطيطية والتوعوية, يتطلب ذلك التعاون بين جميع الأطراف المعنية والالتزام برؤية واضحة ومستدامة لتحقيق أهداف التنمية البيئية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) إبراهيم, سعد الدين (١٩٩١). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي "الديمقراطية". الكتاب الأول. ديسمبر. ص١٥.

٢) آل الشيخ, حمد بن محمد (٢٠٠٨). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة. العبيكان للنشر والتوزيع. الرياض– المملكة العربية السعودية, ص٤٨.

٣) بكدي, فاطمة (٢٠٢٠). الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان– الأردن. ص ٨٧.

٤) تعالبي, نوال علي (٢٠١٥). الحوكمة البيئية العالمية. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان– الأردن, ص٩٣.

٥) توفيق, حسنين (١٩٩٢). بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية. ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص ص ٦٩ – ٧٠.

٦) الحسيني, أسامة محمد (٢٠١٥). الاقتصاد الأخضر– الجزء الأول البيئة والتنوع البيولوجي. شركة إسكرين لاين. القاهرة. ص٢.

٧) خاطر, أحمد مصطفى (١٩٩٧). الجمعيات الأهلية وعلاقتها بوزارة الشئون الاجتماعية. ندوة التقييم الفني للجمعيات الأهلية. مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر. ص٦.

٨) خزعل، بصير خلف (٢٠١٨). تأثير أبعاد اتجاهات العاملين في الثقافة التنظيمية الخضراء: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في شركة الكرونجي في محافظة كركوك. جامعة تكريت– كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج١٤, ع٤٢. العراق. ص ص١٢٥ – ١٤٢.

٩) دومان, هويدا علي (١٩٩٨). المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ص١٢.

١٠)ريجان, ريمان محمد (٢٠٠٢). تنمية المجتمعات العمرانية، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الهندسة. جامعة القاهرة. ص ٢٣٤.

١١)زعزوع، زينب عباس (٢٠١٧). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب. جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مج١٨, ع٤. أكتوبر. مصر. ص ص٢٣٧ – ٢٥٨.

١٢)طاوي، فؤاد (٢٠٢٠). التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي. جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. مجلة الاستراتيجية والتنمية. مج١٠, عدد خاص. يوليو. الجزائر. ص ص ٢٥٣ – ٢٦٤.

١٣)عثمان, عبد الفتاح (٢٠٠١). نظريات خدمة الفرد رؤية نقدية معاصرة . برلنت للطباعة. القاهرة. ص ٢٣٢.

١٤)قنديل, أماني (١٩٩٩). تطور المجتمع المدني في مصر. عالم الفكر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. المجلد السابع والعشرون. العدد الثالث. الكويت. يناير. ص١١.

١٥)------- (٢٠٠٠). المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. ص ١٨٧.

١٦)المالكي, عبد الله بن محمد (٢٠١٧). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٧، عدد ٤، ديسمبر، ص ص ١٨١ –١٨٢.

١٧)مصطفى، جيهان سيد محمد (٢٠٢١). تفعيل مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي: دراسة تطبيقية بالتركيز على مصر. جامعة قناة السويس– كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. مج١٢, ع٣. مصر. ص ص٦٨ – ١٣٥.

١٨)نجاتي, حسام الدين (٢٠١٢). الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٥١. معهد التخطيط القومي، أكتوبر. ص١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Chris Shiel, et al (2016). Evaluating the engagement of universities in capacity building for sustainable development in local communities , Evaluation and Program Planning, Volume 54, February, PP 123-134 .
2) Det Damrongsak & Wongkot Wongsapai (2017). Personnel Responsible for Energy Capacity Building Programs for Sustainable Energy Efficiency in Thailand , Energy Procedia, Volume 110, March, PP 59-64.
3) Hugo Lucas, et al (2017). Critical challenges and capacity building needs for renewable energy deployment in Pacific Small Island Developing States (Pacific SIDS) , Renewable Energy, Volume 107, July, PP 42-52 .Hussein Abaza (2012). Introduction, Green economy in action, United nations development programme, August, P 5.
4) Juan M. Moreno, et al (2017). Understanding the Process of Community Capacity-Building: A Case Study of Two Programs in Yunnan Province, China, World Development, Volume 97, September, PP 122-137.
5) Lavagnon A. Ika & Jennifer Donnelly (2017). Success conditions for international development capacity building projects , International Journal of Project Management, Volume 35, Issue 1, January, PP 44-63 .
6) Muhovich, Nan Jarvis (1999). "International Development Innovations: Process and Product Community Development, Non-Governmental Organizations", Uganda, University of Minnesota, p. 1421.
7) Muyaba, Austin E (2000). "Partnership between Governmental and Non- Governmental Organizations in Human Settlements Development through Training: the Zambian Case", pp.85-97.
8) Obalappa-Kuauma (1994)." Government Funding of United State Private Voluntary Organization in Egypt: Implications for Sustainable Development Strategies, PHD, Purdue University.
9) Olenap. Maslyukivska (1999). "Role of Non-Governmental Organizations in Development Cooperation", Research Paper, UNDP/Yale Collaborative Programmme.1999, Research Clinic, new haven, p.7.
10) Rodway, M. R (1986). Systems Theory. In F. J. Turner (Ed.). Social work Treatment, New York, The Free Press , P 23 .

11) Tomas Z. Sandra (1997). Building Capacity for better cities, Habitat Debate, Vol.4, No., 4.
12) Ullman- Claire (1995). Frances, The Welfare States other Cries: Explaining the new Partnership between Non- Profit Organization and the State in France(Privatization), PHD, Columbia University.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

١) . www.earthsumnet.org 2002
٢) وزراة البيئة, جهاز حماية البيئة, https://www.eeaa.gov.eg/